الثورة

قضايا وناس

الاحد 2 ربيع الثاني 1435هـ 2 فبراير 2014م العدد 17972

Sunday : 2 Rabia Thany 1435 - 2 February 2014 - Issue No. 17972

www.althawranews.net

قيادة الداخلية غير متساهلة مع من ينتهكون حقوق وكرامة الطفولة

10

الجوال المسروق.. وانتحار "أمريه" في مياه السد

11

إحالة قضية سرقة المتحف الوطني بصنعاء إلى محكمة الأموال

كتب/ محمد العزيزي

أحالت نيابة الأموال العامة الابتدائية بأمانة العاصمة قضية سرقة المتحف الوطني إلى المحكمة الابتدائية للأموال العامة بالأمانة للبدء بمحاكمة ستة متهمين متورطين في العملية التي طالت سيوف وتماثيل نادرة تعود إلى حقب تاريخية قديمة.. وذلك بعد أن استكملت النيابة الإجراءات القانونية اللازمة.

وأوضح مصدر بالنيابة أن ملف القضية المذكورة قد تم إحالته إلى المحكمة يوم الخميس الماضي لتبدأ المحكمة تحديد جلسات محاكمة المتهمين.

الجدير بالذكر أن سرقة المتحف الوطني بصنعاء قد تم خلال حفل عرس أقيم في مقر المتحف بل شهرين من الآن.

مختل نفسيا يقتل شابين في كشر حجة ثم ينتحر

قالت الشرطة في مديرية كشر بمحافظة حجة أن مختلاً نفسياً يبلغ من العمر 21 عاماً قام بإطلاق النار على شابين تتراوح أعمارهما بين 26-23 عاماً فأصابهما بعدة طلقات نارية في جسديهما توفيا على إثرها في الحال, وعقب إطلاقه النار على الشابين أقدم على الانتحار بإطلاق النار على نفسه من البندقية الآلية ذاتها ليكتب بدمه وبدماء الشابين البريئين مفصلاً جديداً من مأساة السلاح في المجتمع.

وذكرت الشرطة أن ضحيتي هذا الحادث المؤسف هما الشابين 1-عبدالفتاح قاسم حسين واقد (23 عاماً) 2- محمد علي محمد واقد (26 عاماً), أما الجاني فيدعى علي علي أحمد (21 عاماً).

مشيرة إلى أنها سلمت جثث ضحايا الحادث إلى أسرهما لإجراءات الدفن بعد تقديمها لتنازل كتابي عن القضية.

وكانت أمانة العاصمة قد شهدت في اليومين الماضيين حادثاً مأساوياً مماثلاً، حيث أقدم طفل في الـ12 من عمره مختل نفسياً على إطلاق النار على شقيقه الأكبر الذي يدرس في السنة الرابعة بكلية الشرطة في العاصمة صنعاء ما أدى إلى مقتله.

قرار منع السلاح داخل المساجد «كأنه لم يكن»:

المساجد ليست ساحة للمعارك .. ولا داعي لدخولها بالسلاح

تحقيق/ عبدالناصر الهلالي

ينتابه الخوف بمجرد أن يرى مسلحا يدخل إلى باحة المسجد مرات عدة يتكرر معه ذلك في أكثر من مسجد. صالح العواضي لا يعرف سببا يدفع الناس إلى الدخول إلى المساجد بالسلاح ويقول: خوفنا من رؤية المسلحين في المساجد مبرر في ظل القتل السهل عند البعض. حتى سنوات قريبة لم يكن حمل السلاح إلى المسجد أمرا اعتياديا لأن المرأ يذهب لأداء الصلاة في عشر دقائق ويخرج بحسب أمين نصر إمام مسجد في أمانة العاصمة.

ويقول أمين: في المسجد الذي أؤم الناس فيه تحدث مشادات بين المصلين المسلحين وبالكاد نفض المشادات حتى لا يتطور الأمر إلى اشتباكات.

ضحايا كثر ذهبوا نتيجة حمل السلاح إلى المساجد وآخر الضحايا سقطوا في مسجد بذمار في أيام عيد الأضحى عندما فتح مسلح النار على المصلين وقتل ثلاثة أشخاص وأصاب آخرين.

حينها قالوا إن الرجل يعاني من مرض نفسي وسبق هذه الحادثة حادثة أخرى في رمضان الفائت بمسجد التيسير في أمانة العاصمة إذ اشتبك بعض المصلين على إقامة صلاة التراويح وأصيب في الاشتباكات تلك ثمانية أشخاص بينهم جنديان.

وفي العام 2010م وقعت حادثة مماثلة في الضالع خلفت قتيلين، تليها حادثة في صعدة خلفت أربعة قتلى في وزارة الداخلية. لا توجد إحصائية رسمية بعدد الضحايا الذين يسقطون بسبب حمل السلاح أثناء ارتيادهم المساجد للصلاة، غير أن مصدراً أمنياً في الوزارة -فضل عدم ذكر اسمه- قال إن إحصائية القتل العمد تكون عامة دون تفصيل عن كيفية القتل وأين، ويضيف: نخرج حالات القتل التي تكون لها أبعاد سياسية فقط الاغتيالات دون غيرها.

في الوقت ذاته تعتبر ظاهرة لأنها كما يقول نادرة الوقوع وإن كانت تزيد في رمضان من كل عام.

هذا لا يعني -بحسب المصدر الأمني- تبريرا لحمل السلاح وأصطحابه إلى المسجد لأن حمل السلاح عامة غالبا ما يؤدي إلى أحداث القتل في حالة الخلاف.

العواضي تزايد خوفه أكثر من الذين يحملون السلاح إلى المسجد بعد أن شاهد أحداث قتل في مسجد بذمار وسمع عن مواجهات مسجد التيسير.

نديم أحمد يواجه نفس المشكلة في كل صلاة يتملكه الخوف الشديد عند دخول المسلحين إلى المسجد ويفكر -كما يقول- بترك الصلاة في المسجد بعد أن تحولت من دور للعبادة إلى استعراض الكثيرين للعضلات بالسلاح.

في أحد المساجد بالجراف يدخل أحد المسلحين وقت بدء خطبة الجمعة.. يتكرر هذا في كل جمعة ذات الشخص لا يستحي من نظرات المصلين إليه رغم أن النظرات تلك لا تخلو من السخرية لكن الرجل لا يأبه لتلك النظرات.

إمام المسجد لا يمتلك سلطة منع دخول المسلحين إلى المسجد وأقصي ما يفعله أئمة المساجد هو النصح بعدم حمل السلاح. ويقول إمام وخطيب مسجد الأسطى بالجراف إبراهيم زبيدة تحدث مشادات بين من يحمل السلام وبعض المصلين وبين المسلحين أنفسهم لكننا نفصل بينهم قبل أن تحدث كارثة.

زبيدة يخشى من تكرار مثل تلك المواجهات الكلامية لأنها قد تتطور إلى مواجهات بالسلاح وتؤدي إلى وقوع ضحايا.

ولا يرى زبيدة داعياً لحمل السلاح إلى المسجد طالما أن العبادة هي الجامع المشترك الذي يوحد الناس في الصلوات الخمس.

وزارة الداخلية أصدرت قرارا في 3 يوليو 2013م عقب مواجهات مسجد التيسير بمنع حمل السلاح إلى المساجد غير أن هذا القرار لم يجد طريقا إلى التنفيذ لأسباب يرى المصدر الأمني أنها منطقية ومنها صعوبة الرقابة على المساجد بشكل عام.

يقول مصدر أمني آخر في قسم شرطة الجراف: القرار لا زال ساري المفعول وإن وجدت صعوبة في تطبيقه.

ويضيف: من الصعب علينا مثلا في منطقة الجراف أن نغطي كل المساجد لكي نمنع حمل السلاح فيها وهذا ينطبق على بقية المناطق.

المصدر الأمني في وزارة الداخلية يرى أن القرار جاء للاستهلاك، ويرى المصدر ذاته أنه سياسي أكثر من كونه قرارا أمنيا.

وكانت وزارة الداخلية قد نفذت حملة لمنع حمل السلاح في المدن ونجحت إلى حد ما في الحد من حمل السلاح في المدن -كما يقول المصدر ذاته- لكنه انتقد بشدة استمرار إصدار التصاريح التي تسمح بحمل السلاح للبعض.

في العام 2013م اقتصر إصدار التصاريح على وزارة الداخلية فقط وهذا خفف كثيرا من إصدار التصاريح بعد إغلاق النوافذ الأخرى التي كان لها الحق في إصدار تصاريح حمل السلاح.

ويفضل المصدر الأمني أن ينتهي العمل بمنح التصاريح نهائيا لكي تنجح أي حملة قادمة لمنع حمل السلام وهذا الأمر سيسحب نفسه على توفير الأمن في المسجد الذي بات الناس يخافون من تواجد المسلحين فيه أثناء تأدية الصلاة.

ويقول زبيدة: المساجد للعبادة فقط وليست مسرحا للتباهي بالسلاح. ويضيف: المساجد ليست مكانا للقلق والخوف والإضرار بالمصلين باعتبار أن وجود الأسلحة الكبيرة كانت أو الصغيرة تؤدي إلى إفزاعهم. ويرى أمين نصر -إمام مسجد- أن المصليين لا يتوفر لهم الخشوع في الصلاة ويظهر على حامل السلاح الكبرياء.

يجب أن يدرك الناس أن المساجد للتعبد وليست مكانا للتباري المسلح بين النسيج اليمني الواحد.

قـف

عبدالوهاب مزارعة

mozareaa@gmail.com

العودة للهم والغم

يعود الطلاب اليوم إلى المدارس .. يعودون إلى الهم والغم.!

نعم، هي كذلك .. المدرسة منذ أكثر من عقدين تحولت إلى هم وغم كما رأينا أخوتنا الصغار ثم ابنائنا اليوم.

على سبيل المثال توحدت اليمن عام 1990م وما هي إلا سنوات حتى انفصل مقرر التربية الإسلامية إلى مقررين القرآن وعلومه والتربية الإسلامية .. وأصبحتا مادتين منفصلتين كل مادة تحوز على مائة علامة من المجموع الكلي .. وقل الدين عند الناس.!!

وحين تنظر لهذين المقررين تجد حشواً لا علاقة له بقربنا وفهمنا لديننا وقرآننا .. فتباً للانفصاليين.

أم العلوم (الرياضيات) .. أصابها ما أصابها من الهوان فبعد أن كانت تحوز على مائتي درجة من معدل الثانوية العامة ها هي لا تقدر إلا بمائة درجة فقط ولا تدري ما الذي يدرس فيها.

وليس المقرر وحده هو الخلل، فالمدرس الذي هو أساس العملية التعليمية يعاني اليوم من فقر التأهيل والمعلومة والراتب الذي لا يصل إلى يديه حتى يطير .. ناهيك عن الاعيب مكاتب التربية والخصومات غير المبررة من الراتب الهزيل .. فبالله عليكم كيف يكاد المذكور أعلاه رسولاً بحسب الشاعر أحمد شوقي وهذا حاله.

يخجل المرء أن يتحدث عن المدارس والمعدات التي تحتاجها وأبسطها الكرسي الذي يقعد عليه الطالب حين يسمع أن في داخل العاصمة صنعاء مدارس بلا كراسي فما بالكم بالمدن الصغيرة والريف .. نعم إن الحكومة تبني الكثير من المدارس، لكنها حتى الآن لم تستطع الاقتراب من الاكتفاء لأن معدل النمو السكاني عال وإنتاج الأسرة من الأطفال في تزايد.

الحديث عن العملية التعليمية ذو شجون كثيرة .. ولا ننكر الجهود المبذولة من أجل تحسين العملية التعليمية، بيد أنها جهود متعثرة أحياناً وبحاجة لإعادة نظر في أحيان ومسائل أخرى.

بالفعل نحن اليوم بحاجة للنظر في حالة العملية التعليمية وإعطائها الكثير من الجهد والمال وتحسين الأداء حتى نبني جيلاً متعلماً لا أنصاف متعلمين نصفهم يتسرب من العملية التعليمية إما كرهاً من هذه العملية السقيمة أو بسبب الفقر الكافر وما يسببه من تشوهات مجتمعية.

نداء لجهات الاختصاص..

وثائق السجل المدني التاريخية عرضة للتلف

• عقيد/محمد عبده حاجب

يبدو أن واقع الحال يقول: إن كنت لا تدري فتلك مصيبة وان كنت تدري فالمصيبة أعظم. وما بين هذا وذاك علامة تعجب واستفهام إزاء من لديه القدرة والإمكانية للتنفيذ لهكذا منجز وطني يخدم المجتمع وبين متقاعس عن ذلك وأخر متفاعل وحريص مدرك لخطورة الوضع لكنه يفتقر للإمكانات المادية لتحقيق ذلك الهدف والغاية فيخالجه الشعور بالحسرة والإحباط لكون واقع حاله يقول ما باليد حيلة. العين بصيرة واليد قصيرة. وحتى لا تبقى قصر اليد عائقا لا بد من البحث عن وسيلة وطريقة لتحريك المياه الراكدة لدى من لديهم القدرة للقيام بما يتوجب عليهم من مسئولية وطنية تجاه هذا المرفق الهام وحثهم على عدم التقاعس ومد يد العون لسجلهم الإنساني وإرثهم التاريخي المعبر عن هويتهم الوطنية والأسرية بسجلهم الإنساني (السجل المدني) وبنك المعلومات الشامل للوطن والأرض والإنسان. التوأم لسجل الأرض السجل العقاري فهما عمودا الوطن ومرجعية الأبحاث والدراسات الديمغرافية والجغرافية المتعلقة بالأرض والإنسان عنصرا قيام ومشروعية وتاريخ أي دولة من الدول وعنوانها الحضاري المحدد لمكانتها ومدى تقدمها أو بتوصيفها بالجمود والتخلف المسمى بالعالم الثالث وما إلى ذلك.

* وهذا هو الحال الذي نحن عليه للأسف الشديد بالنظر لواقع ما يعانيه سجلنا المدني من تعثر وإهمال وشح في الإمكانيات فهو الحاضر الغائب وهو الذي يعول عليه الكثير من الأهداف والغايات ولا يعطى إلا القليل من الإمكانات والرعاية ما يجعله في إعاقة دائمة لا يمكن له معها القيام بدوره وتحقيق أهدافه المرسومة التي انشئ من أجلها وتلك لا تلبي غاياته في شمولية الانتشار وشمولية التسجيل أيضا باعتباره مرفقا خدميا وليس مجالا للإيراد والتحصيل والاستثمار وجل ما يؤخذ من رسم زهيد نظير لبعض خدماته تورد للخزينة العامة المخصصة لصالح السلطة المحلية بشكل كامل دون تخصيص شيء يذكر منها كنفقات تشغيلية مساعدة لتلبية متطلباته العديدة وتلك هي القسمة الضيزى المسببة للضرر للأسف. وحتى لا يستمر هذا التجاهل مستقبلا لتذهب معه صفحات سجلاته ووثائقه التاريخية بما تحويه من بيانات ومعلومات مدونة هامة تعتبر مرجعية للإثبات والإحصاءات والأبحاث والدراسات .. الخ. ذلك لكونها أضحت لا تجد لها مكانا آمنا وحيزا كافيا مناسبا لحفظها وصيانتها بشكل دائم على مستوى المركز والمحافظات والمديريات في أنحاء الجمهورية لذلك كان لزاما من صرخة استغاثة نطلقها لمن يهمه الأمر في هذا البلد وفي مقدمة ذلك الأخوة في السلطة المحلية ندعوهم فيها لسرعة القيام بدورهم الوطني لعمل ما يتوجب عليهم تقديمه من دعم ممكن وعاجل وإسناد دائم لهذا المرفق الحيوي الهام. وكخطوة أولى دعم مجالات التوثيق والأرشفة اللائقة والمناسبة من خلال إيجاد وبناء مقرات للأرشيف المركزي العام وعلى مستوى المحافظات والمديريات التابعة لها بما يحقق الغايات المنشودة ويليق بها كوثائق تاريخية هامة والعمل على إنقاذها من المصير المجهول ومن التلف والانقراض قبل فوات الأوان وتلك مسئولية وطنية جماعية. متمنين أن تلقى هذه الدعوة أذانا صاغية وتحظى بالتجاوب المطلوب.. نأمل ذلك.

انطفاء الكهرباء المتكرر ساهم بالكارثة:

التدفئة بالأخشاب تسرق حياة عماد وتدخل وجدان العناية

الثورة - معاذ القرشي

تظل الأقدار في علم الغيب لهذا يستمر الإنسان في فسحة من أمره يكدّ ويعمل ويحلم بأن القادم سيكون أجمل لكن الأقدار تهدم كل ذلك في لحظة كما هو حال عماد الجبلي وزميله وجدان محمد الشعري من أبناء محافظة إب مديرية بعدان كانت الأقدار وعدم أخذ الحيطة والحذر من البينات سبب في إصابتهم بالاختناق في إحدى العمارات التي يعملون بها في منطقة بيت بوس – أمانة العاصمة حيث توفي الأول أما الثاني فلا يزال في حالة غيبوبة في العناية المركزة جراء الاختناق بسبب إشعال النار في الغرفة التي اتخذاها مكاناً للنوم فقد سدا جميع منافذها بحثا عن الدفء لكنه دفء لم يتوقعان نهايته المأساوية.

ظلا نائمان منذ 9 ليلا إلى التاسعة صباح اليوم الثاني حاول وجدان أن يفتح الباب في محاولة أخيرة استجمع فيها كل قواه لبلوغ طوق النجاة لكن الأقدار كانت أقوى، فحالة الاختناق المسيطرة عليه بسبب الدخان منعته من ذلك وفي صباح اليوم الثاني كان أحد أقاربهما الوحيد الذي لاحظ عدم استيقاظهم كما هي عادتهم حيث يستيقظان باكرا لطلاء العمارة ظل يدق على باب الغرفة المغلق من الداخل فهو يعرف أنهما ينامان فيها، حاول مناداتهما لكن دون جدوى فقام بكسر الباب فوجد وجدان مرميا بجانب الباب لا تزال فيه بقية من حياة أما عماد فقد كان قد فارق الحياة يرحمه الله، إنها نهاية مأساوية تركت قلوباً مكلومة بسبب الحادث أنها نوع من الحوادث التي لم يكن عماد ووجدان أول ضحاياها ولن يكونا آخرهم بسبب حدوث مثل هذه الحوادث جراء عدم الوعي بمخاطر هذا النوع من التدفئة وكذالك الاستخدام غير السليم للمواطير ووضعها داخل البيوت في أماكن ضيقة لا تسمح بخروج دخان المواطير بعيدا من البيت وهي الحوادث التي تنتشر مع الانطفاءات المتكررة للكهرباء وخاصة في موسم البرد وفي مناطق كثيرة من اليمن.